المقدمة البحثية والمشكلة

تمهيد

يتضمن هذا الباب المقدمة ، مشكلة البحث ، أهداف البحث ، أهمية البحث ، محددات البحث.

مقدمة

يحتل القطاع الزراعى فى جمهورية مصر العربية عبر كل العصور مركزاً متميزاً فى الاقتصاد المصري ، مما يضفي أهمية خاصة على ضرورة وحتمية الاهتمام بهذا القطاع ، حيث توفر الزراعة ٣٧% من فرص العمل ، ونحو ٢٠% من الناتج الإجمالي ، (**الجزار ، ١٩٩٥ ، ص : ٢**) بالإضافة إلى اعتبار القطاع الزراعى أحد المصادر الرئيسية لدخل قطاع كبير من السكان فى جمهورية مصر العربية (**وزارة الزراعة واستصلاح الزراعى ، ١٩٩٥ ، ص : ٣٦**) وتشير إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى تضاؤل مساحة الأرض الزراعية مقارنة بالنسبة المئوية للزيادة السكانية ، ففي خلال القرن الماضي تضاعف عدد سكان مصر أكثر من ٦٠% ، بينما ازدادت الأرض الزراعية خلال نفس الفترة بنسبة ٥٦% (**على ، عابد ، ١٩٩٥ ، ص: ٨**) يضاف إلى ذلك ما ينتج عن الزيادة السكانية من مشاكل أهمها مشكلة البطالة وتفاقمها ، وحدوث خلل واضح فى الميزان التجاري المصري حسب ما تشير إليه بيانات النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري والتى تبين أن قيمة الواردات السلعية بلغت حوالي ٣٩ مليار جنية مصري ، في حين وصلت قيمة الصادرات السلعية حوالي ١٦ مليار جنية (**نور الدين ، ١٩٩٨ ، ص : ٢**) والهجرة المستمرة والمتزايدة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، وذلك لزيادة ألهوه بين الريف والحضر مما أدى إلى عدم إنجاز خطط التنمية ، وبالتالي تدنى مستويات المعيشة والتعليم والإنتاجية وغيرها .

ويزداد الموقف فى مصر تعقيداً نتيجة لعدم كفاية الناتج المحلـــى للوفـاء باحتياجات المجتمع رغم تواضعها وخاصة فى الريف ومع تنامى هذه الاحتياجـات نتيجة للزيادة السكانية ، ومع تزايد الاتجاه نحو الاستهلاك بين أفراد المجتمع نتيجـة لتقليد أنماط استهلاك الدول الغنية تحت تـــأثير الدعايـة لمنتجـي التكنولوجيـا ، بالإضافة إلى ذلك زيادة الاهتمام بالتعليم ، الأمر الذي يدفع إلى سوق العمـل فـى مصر سنويا ما يقرب من نصف مليون فرد يحتاجون إلى فرص عمـــل ، ولكـي توفر الدولة فرص العمل بهذا الكم المتدفق سنوياً والمتراكم مع توفير احتياجاته من الناتج المحلى فهذا يحتاج إلى استثمارات تقدر بحوالي ١٠ مليار جنيـــة مصـري تقريباً ، (**عبد الوهاب ، ١٩٩٩ ،ص ص : ٤١-٤٢**).

ولهذا فقد تبنت الدولة مجموعة من البرامج التنموية لحل تلك المشـــكلات وخاصة بالريف المصري وآلتي من أهمها التنمية الريفية باعتبارهـــا أحـد تلـك البرامج التى تحتوى على العديد من المشروعات الإنتاجيـة الصغـيرة والأنشـطة التنموية التى تعمل على إحداث تنمية شاملة – وذلك بما يحققه من فوائد عديـــدة – تتمثل فى زيادة دخل غالبية السكان ، وتحسين مستوى معيشتهم وزيـــادة العمالـة وتوفر فرص المشاركة الفعالة للسكان الريفيين فى مشروعاتها المتعددة .

ويعرف (**خليـــل ، ١٩٨٦ ، ص : ١٤**) مشـروعات التنميـة الريفيـة الصغيرة بأنها عبارة عن مجموعة من الأنشطة المترابطة التى بـها نقطـة بدايـة ونقاط نهاية وتتضمن استخدام موارد معينة للحصول على منافع متوقعة خلال فترة زمنية معينة ، وتخضع للدراسة والتحليل كوحدة منفصلة وغالباً ما يكون للمشـروع إدارة مستقلة كلياً ، أو جزئياً وهدفاً محدداً خلال فترة زمنية معينة .

وتلعب المشروعات الصغيرة أو ما تعرف بالأنشطة الإنتاجيـة الصغـيرة دوراً هاماً فى الاقتصاد القومي لكثير مـن الـدول المتقدمـة والناميـة ، وتشـير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب العالمية فى هذا المجال إلى أن بعـض

الدول الأسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال العقدين الأخيرين وتحولت من قـــوة استهلاكية إلى قوى إنتاجية باللجوء إلى الصناعات الصغيرة والمنتج الصغير التـــى تتلاءم مع الزيادة السكانية وقلة الاستثمارات اللازمة لها ، وذلك من خلال استغلال الخامات المتاحة وابتكار أساليب تكنولوجية جديدة تتلاءم مع وفرة الأيدي العاملـــة لإنتاج سلع ترتبط بالحياة اليومية : كالصناعات الغذائيـــة والكيماويـــة والنســـيجية والمعدنية وغيرها من التى تلبى متطلبات الأسواق المحلية والتصديريـــة (**زايـــد ، ١٩٩٩ ص : ٨**) . كما أنها تلعب دوراً بارزاً فى إحداث توازن اقتصـــادي فـــي مجتمعات الدول النامية وذلك لملاءمتها لظروف تلك الدول بوجه عـــام وقطاعـــها الريفي بوجه خاص ، حيث محدودية البنية الأساسية وتدنـــى مســـتوى المـــهارات والخبرات التكنولوجية ، كما أنها تلعب دوراً بارزاً فعالاً وفورياً فى توفير فـــرص العمل الجديدة وتحقيق دخول إضافية ، وتسهم فى الحد من انتشار الفقـــر ، وذلـــك لتوزيعها على شريحة عريضة من المجتمع ، هذا إضافة إلـــى تقويتـــها للروابـــط الاجتماعية في المجتمعات الصغيرة والاستفادة من مزايا العمل الجمعي ، كما تعمل تلك الأنشطة على توزيع جغرافي أفضل للسكان وذلك لانتشارها في أماكن متفرقـــة مما يعمل على التغلب على مشكلة التكدس السكاني في العالم (**مـــاهـــر ، ٢٠٠٠، ص : ١**).

وتضيف مـــاهر إلـــى مـــا ســـبق (**٢٠٠٠ ، ص :٥**) أن الكثـــير مـــن المشروعات التنموية القائمة على التمويل المحلى والأجنبي أو المشترك بدأت فـــى تخطيط وتنفيذ عدد من البرامج الخاصة بتقديم قروض للريفيين وخاصـــة الشـــباب منهم لاستثمار طاقاتهم ومساعدتهم على إقامة مشروعات صغيرة أو أنشطة إنتاجيـــة صغيرة باعتبارها البديل المناســـب لحـــل الكثـــير مـــن المشـــكلات الاقتصاديـــة والاجتماعية فى الريف المصري الناجمة عن المتغـــيرات الاقتصاديـــة والزيـــادة المستمرة فى الأيدي العاملة ، كما تعمل هذه المشروعات التنمويـــة علـــى تقديـــم التدريب الفني والإداري والمالي لرفع قدرة المستفيدين على تنفيذ هـــذه الأنشـــطة بنجاح .

وتزداد فرص نجاح المشروعات الصغيرة عنها فى المشروعات الكبيرة لانخفاض التكاليف والأعباء غير المباشرة ، وسهولة مسار الإنتاج ، كما يحقق المشروع الصغير الاستثمار الأمثل لتحقيق الاستمرارية والاستقرار لصاحب المشروع وأبنائه. ولتحقيق إستراتيجية التنمية وآلتي تعتمد على المشروعات الصغيرة وخاصة فى مجال الزراعة فقد أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية عام ١٩٩١ وهو يهدف إلى توفير فرص العمل والمساهمة فى حل مشكلة البطالة وذلك بتشجيع الأفراد على الاستثمار عن طريق إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة وتنمية المشروعات الصغيرة القائمة بما يحسن من إنتاجيتها ويرفع قدرتها على استيعاب المزيد من فرص العمالة وتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة كذلك فى كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمة والتجارية (**عبد الوهاب ،١٩٩٩، ص: ٤٢**).

ونظراً لأهمية قطاع الزراعة بوصفة من أهم القطاعات القادرة على توفير فرص عمل جديدة للشباب من خلال استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة وذلك عن طريق إقامة مشروعا ت زراعية صغيرة فى مجال توفير مدخلات ومستلزمات العمليات الزراعية والحيوانية وتداول وتسويق وتصنيع مخرجاتها ، مما حدي بالصندوق الاجتماعي إلى تنفيذ هذه المشروعات من خلال التعاون مع الجهات الأهلية والحكومية ، كالوحدات المحلية والجمعيات التعاونية وكذلك البنوك التجارية والمتخصصة كبنك التنمية والائتمان الزراعى . وقد غطت المشروعات الجاري تنفيذها جميع المحافظات ، كما غطت جميع أنشطة منظومة الإنتاج الزراعى والحيواني بصورة متكاملة فضلاً عن المشروعات الخدمية والتجارية المساندة للإنتاج الزراعي (**زايد ، ١٩٩٩ ، ص : ١٦**) .

وبجانب ما سبق فقد تم الاتفاق مع بعض الهيئات الدولية ووزارة الزراعة على تنفيذ مشروع التحديث الزراعى من عام ١٩٩٥ بهدف إحداث تنمية زراعية شاملة من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية وذلك بتقديم التكنولوجية المتطورة فى الريف المصري ، وزيادة الدخل المز رعى عن طريق تمويل استثمار الخدمة

للمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة مثل أنشطة ما بعد الحصـــاد والمـــزارع السمكية ومنتجات الألبان وكذلك الاستثمار فى الخدمات مثل : التخزيـــن ، والنقـــل ويقوم البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وفروعـــه المنتشـــرة فـــى كافـــة المحافظات بتنفيذ تلك المشروعات والأشراف عليها وتدريب المستفيدين منها ، بعـد حصول العاملين به على دورات تدريبية تهدف إلى تحسين القدرات الفنية والماليـــة لهؤلاء العاملين (**البنك الرئيسي للتنمية والائتمـــان الزراعـــى ، ١٩٩٤، قـــرض رقم : ٣٧١٩)** .

وتهدف مشروعات التنمية الريفية إلى إحـــداث العديـــد مـــن التغـــيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى أفراد المجتمع الريفي عن طريـــق الاســـتفادة بالطاقات والإمكانيات المتاحة بالمجتمع الريفي ، والاعتماد على الجهود الأهليـــة ، والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية فى تنفيذ البرامج الموجهـــة نحـــو تحســـين الأحوال المعيشة لأفراد المجتمع (**عارف ، ١٩٧٩ ، ص : ٦**) وهذه التغيرات منها ما يتعلق بتعديل طرق تفكير الأفراد وقدراتهم على مواجهة مشكلاتهم فـــى الحيـــاة ومنها ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية مثل مشاركة الأفراد فـــى الأنشـــطة العامـــة واستعدادهم لتغيير مهنتهم وكذلك تفكيرهم فى الهجرة إلى الخارج ، ورفع مكانتـــهم الاجتماعية ، ومنها ما يتعلق بالجواب الاقتصادية ، متمثلة فـــى الزيـــادة الماديـــة السريعة فى دخـــول الأفـــراد وتحسين مستـــوى معيشتهم (**نصـــرت ، ١٩٦٩ ، ص : ١٤٥)**

وتلعب التغيرات المعرفية دوراً هاماً فى نجاح مشـــروعات التنميـــة فـــى تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية حيث أن تعديل الإطار المعرفي للفرد لـــه دوراً هاماً فى مشاركته فى مختلف الأنشطة التنموية (**إســـكندر ، ١٩٧٧ ، ص :** ٨٣) بما يترتب عليه زيادة دخولهم وبالتالي رفع مســـتوى معيشـــتهم الأســـرية . وتحقيقاً لأهداف التنمية الريفية فقد أنشأت في مصر العديد من الهيئات والمنظمـــات التى تســـاهم فى تحقيق تلك الأهداف ومن ثم تطوير وتنميـــة المجتمـــع الريفـــي (**الصياد ، ١٩٩٠ ، ص :٧٥**)

ويعتبر الإرشاد الزراعى أحد أهم هذه التنظيمات التى تعمل على النهوض بالريف من خلال الكثير من الأدوار التى يؤديها سواء بصور منفردة أو مجتمعة وتتمثل فى : استغلال كل ما فى الريف من فرص وموارد وإمكانيات طبيعية وبشرية وتثقيف وتوعية الريفيين وتنمية قدراتهم وتحسين مهاراتهم وتغيرات اتجاهاتهم حتى يتمكنوا من الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا المستحدثة ، مما يسلهم فى رفع المستويات المعيشية لهؤلاء الأفراد ، كما أنه له أيضاً دوراً هاماً فى إحداث التغيرات السلوكية المرغوبة لدى أفراد المجتمع الريفي وآلتي تتمثل في المعارف والمهارات والاتجاهات . حيث أنه من المسلم به أن تنمية القطاع الزراعى الريفي لا تعتمد فقط على مجرد توافر إمكانات ونتائج البحوث الزراعية التى تثبت صلاحياتها للتطبيق ، بل لا بد من تحويل العنصر البشرى الريفي إلى عنصر قادر على استيعاب أدوات التقدم المادية بالصورة العلمية التى بتفهمها (**الشافعي، ١٩٨٥ ، ص : ١٩**)

وهناك علاقة تفاعلية دائرية بين الإرشاد والتنمية فالإرشاد يسهم فى أحداث التغيير فى النواحي المعرفية والاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج إرشادية قادرة على خلق حاجات جديدة لدى الأفراد وتعرفهم لكيفية إشباع هذه الحاجات (**أبو لغد ، ١٩٦٧ ، ص : ٢٦**) إلى جانب أنه من مؤسسات تنفيذ السياسة الزراعية الموجهة نحو تحقيق التكيف مع الاقتصاد الحر حيث لا يقتصر دوره على توصيل المعارف والمعلومات التى تتبنى توجهات التنمية الزراعية التى تسهم فى تحقيق الزيادة الإنتاجية فيقوم الإرشاد الزراعى بأنشطة متعددة للنهوض بالمشروعات الزراعية والبيئية الصغيرة وآلتي تهم الشباب الريفي رجالاً ونساءاً فى المجالات التالية :

التصنيع الغذائي ، والإنتاج الحيواني بأنواعه المختلفة - إدخال الميكنة الزراعية - إنشاء المناحل وتربية النحل - إنشاء ماكينات التفريخ ، المشغولات اليدوية ، تربية الدواجن والأرانب ، مشروعات تصنيع الأعلاف ، مشاتل الخضر والزينة وغير ذلك من المشاريع وتتزايد الحاجة لدور الإرشاد الزراعى فى التوعية

والتدريب لتمكين الأفراد الريفيين من التعامل والتعايش تحت ظـروف المتغـيرات الجارية . فالإرشاد الزراعى يستطيع أن يؤدى وظيفة نفعية لأصحاب المشـروعات الصغيرة ، حيث يحتاج أصحاب تلك المشروعات إلى سد احتياجاتهم التعليميـة ذات الطبيعة الخاصة ، وعلى الرغم من تواجد العديد من المنظمات التى تقـدم برامـج خاصة لأصحاب المشروعات الصغيرة إلا أن معظم هذه البرامج لا تصل للمنـاطق الريفية الخاصة (Johnson and fisher – 1991) . وقـد أظـهرت نتـائج دراسة (Gladwin and others – 1989 , PP. 1305 – 1314) مـايلى: ١- أن أصحاب المشروعات الإنتاجية الصغيرة لديهم تصور مالي واقعي لمشـروعاتهم الإنتاجية . ٢- تباين كبير بين مديري المشروعات والعاملين بـها فـى القـدرات الإدارية

٣-وجود حاجة ماسة لتوافر نظام معلومات أدارى تمويلي يتناسب مع المشـروعات الإنتاجية الصغيرة .

ومن ناحية أخرى مـا أشار إليه (Waterman ,1987. P 96.) مـن أن " أكثر المشروعات الإنتاجية الصغيرة نجاحاً هى تلك المعتمدة علـى مصـادر معلومات متنوعة وحديثة فى نفس لوقت " ومن هنا يتضح أهمية الدور الإرشـادي فى مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة فى التغلب علـى الفجـوة المعلوماتيـة لديهم.

- مشكلة البحث:

أدى التزايد المستمر لعدد السكان فى العديد من الدول والتـي مـن بينـها مصر إلى وجود مشكلة البطالة ، وخاصة بين الشباب من الجنسين لذلك فقد أولـت الدولة عناية خاصة بالمشروعات التنموية الريفية ، وخاصة المشروعات الزراعيـة الصغيرة ، حيث تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية وكذلك مشـروع التحديـث الزراعى بالاتفاق مع الهيئات التنموية الدولية بهدف زيادة الإنتاج الزراعى والحـد من مشكلة البطالة بين الشباب الريفيين .

ولما كان الهدف من تطبيق تلك المشروعات التنموية الريفية ليس مجـــرد نقل التكنولوجيا الزراعية وإتاحتها ليستخدمها الريفيين طوال عمل هذه المشـروعات فحسب ، بل يستهدف من تطبيقها إحداث التغيرات السلوكية المرغوبة لدى هـــؤلاء الريفيين من الزراع ، وما يترتب عليها من آثار تعليمية واقتصاديـــة واجتماعيـــة ضماناً لاستمرارها في استخدام الوسائل والأساليب العلمية التـــى تتضمنـــها تلـــك المشروعات ، فإن الأمر يتطلب ضرورة أن يتم التعرف على ما إذا كان قد حـــدث تغير فى كل أو بعض النواحي السلوكية سابقة الذكر ذلك أن التقييم هنا هو قيـــاس النتائج المرتبطة بتلك الأهداف وآلتي تتمثل في قياس مـــدى اكتســاب الزراعـــي للمعارف والمهارات والاتجاهات التى تضمنها البرنامج والتى تظهر أثارهـــا فـــى تطبيقات السلوك والتصرف أثناء سير العملية التعليمية ومدى قدرة الـــزراع علـــى التعامل مع ما يستجد من أمور حياتهم وكيفية التصرف فى حل المشـــكلات التـــى تواجههم ، وهو ما لم يتم التحقق منه من خلال دراسات بعدية سابقة ، قبل محاولـــة تعميم هذه المشروعات ، لذا كان هناك ضرورة لإجراء هذه الدراسة للتعرف علـــى ما أحدثته هذه المشروعات من آثار تعليمية واجتماعية للمجتمعات المحلية الريفيـــة التى طبقت بها تلك المشروعات وتقدير أثارها على الزراع المستفيدين مـــن هـــذه المشروعات ومقارنتها بغيرها من الزراع غير المستفيدين من تلك المشروعات فـــى المجتمعات المحلية الريفية .

- أهداف البحث:

١- تحديد الفروق بين معارف الزراع المستفيدين وغير المستفيدين مـــن قـــروض مشروعات التحديث الزراعى نحو المشروعات الإنتاجية الصغيرة .

٢- تحديد الفروق بين معارف الزراع المستفيدين وغير المستفيدين مـــن قـــروض مشروعات الصندوق الاجتماعي نحو المشروعات الإنتاجية الصغيرة.

٣- تحديد الفروق بين اتجاهات الزراع المستفيدين وغير المستفيدين من قـــروض مشروعات التحديث الزراعى نحو المشروعات الإنتاجية الصغيرة .

٤- تحديد الفروق بين اتجاهات الزراع المستفيدين وغير المستفيدين من قروض مشروعات الصندوق الاجتماعي نحو المشروعات الإنتاجية الصغيرة .

٥- تحديد الفروق بين الزراع المستفيدين وغير المستفيدين من قروض مشروعات التحديث الزراعى فيما يتعلق بكل من المتغيرات الاجتماعية التالية : المشاركة الاجتماعية الرسمية - المشركة الاجتماعية غير الرسمية - الانفتاح على العالم الخارجي - التعرض لبعض طرق الاتصال الجماهيري - المشاركة فى الأنشطة الإرشادية - الضبط الاجتماعي - الحالة المعيشية - الرفاهية الأسرية - الاتجاه نحو التنشية الاجتماعية - الطموح التعليمى والمهني - الاتجاه نحو اتخاذ القرار داخل الآسرة - الإتجاة نحو التماسك الأسرى- الاتجاه نحو الانتماء للقرية

٦- تحديد الفروق بين الزراع المستفيدين وغير المستفيدين من قروض مشروعات الصندوق الاجتماعي فيما يتعلق بكل من المتغيرات الاجتماعية سالفة الذكر .

٧- التعرف على أراء المستفيدين من قروض مشروعات التحديث الزراعى والصندوق الاجتماعي فيما يتعلق بكل من العوائد التعليمية والاجتماعية للمشروعات الإنتاجية الصغيرة .

٨- التعرف على أراء المستفيدين من قروض مشروعات التحديث الزراعى والصندوق الاجتماعي فيما يتعلق بمدى تحقق كل من العوائد التعليمية والاجتماعية للمشروعات الإنتاجية الصغيرة .

٩- التعرف على المشكلات التى تواجه المستفيدين من قروض مشروعات التحديث الزراعى والصندوق الإجتماعى ومقتراحتهم لحل تلك المشكلات .

- أهمية البحث :

تتمثل أهمية هذا البحث النظرية فى أن النتائج التى يأمل الباحث أن يتحصل عليها قد تكون بمثابة إضافة علمية جديدة إلى مجموعة الدراسات الإرشادية التى أجريت فى مجال تحقيق التنمية الريفية وخاصة تنفيذ المشروعات

الصغيرة . وأن تكون هذه الدراسة بمثابة خطوة علمية نحو اقتراح موضوعات ومجالات بحثية إرشادية مستقبلية ذات ارتباط بمجال المشروعات الإنتاجية الصغيرة وتتمثل الأهمية التطبيقية لدراسة الأنشطة الإنتاجية في أن نتائج هذه الدراسة سوف تكون ذات قيمة فى مساعدة متخذ القرار على إلقاء المزيد من الضوء على الأنشطة التعليمية الإرشادية اللازمة للمستفيدين أصحاب المشروعات الإنتاجية الصغيرة كما أن هذه الدراسة هى محاولة للتعرف على مدى تحقيق الأنشطة الإنتاجية الصغيرة للعوائد التعليمية والاجتماعية من وجهة نظر المستفيدين منها ، إلى جانب التعرف على أهم المشكلات التى تواجه منفذي تلك الأنشطة ، ومقترحاتهم لحلها ، ومما لا شك فيه أن هذا من شأنه أن يساعد متخذ القرار على وضع سياسة تتضمن خطط وبرامج ومشروعات لأزمة لدفع الأنشطة الإنتاجية نحو تحقيق آثارها التعليمية والاجتماعية وضمان تلافى المشكلات التى تواجه المستفيدين . ولعل ما تسفر عنه نتائج الدراسة بالنسبة للأنشطة فى المشروعات المدروسة يمكن أن يسهم بصورة فعالة عند التخطيط لأنشطة إنتاجية مستقبلية بين الأفراد الريفيين .

- محددات البحث :

لما كانت المشروعات التنموية التى يتم تطبيقها فى الريف بغرض تنميه متعددة ومتنوعة ، لذا فقد اقتصرت الدراسة على المشروعات التى يتم تنفيذها من خلال مشروعي التحديث الزراعي والصندوق الاجتماعي . ونظراً لتعدد المشروعات الإنتاجية الصغيرة التى يتم تنفيذها من خلال مشروعي التحديث الزراعي والصندوق الاجتماعي ، فقد اقتصرت الدارسة على المشروعات الإنتاجية الصغيرة التالية : الجرارات الزراعية والعزاقات لخدمة الأرض الزراعية ، فرازات الألبان وتصنيع منتجات الألبان ، وتربية الطيور المنزلية لبيعها ، وماكينات الري الحديثة ، وتربية عجول التسمين للحم ، وتربية الماشية للبن .

وحيث أن االاثار التعليمية التى يمكن أن تحدثها تلك المشروعات متعددة

وهى تتمثل فى المعارف والمهارات أو الممارسات والاتجاهات . فقد اقتصـــرت الدراسة على كل من المعارف والاتجاهات دون المهارات أو الممارسات حيث أنها تتطلب إجراءات خاصة فى ملاحظتها وقياسها وهو ما لا يتيسر للباحث القيام به .

ونظراً لأن الآثار الاجتماعية للمشروعات سالفة الذكر يصعـــب قياســها مباشرتاً لدى المستفيدين ، لذلك فقد اقتصرت الدراسة على مجموعة من المؤشـرات الاجتماعية التى تعتبر أبعاداً للآثار الاجتماعية وهى المشاركة الاجتماعية الرسـمية ــ المشاركة الاجتماعية الغير رسمية ــ لانفتاح على العالم الخارجي ــ التعــرض لبعض طرق الاتصال الجماهيري ــ المشاركة في الأنشطة الإرشادية ــ الضبـــط الإجتماعى ــ الحالة المعيشية ــ الرفاهيـــة الأســرية ــ الاتجــاه نحــو التنشــئة الاجتماعية ــ الطموح التعليمى والمهني ــ الاتجاه نحو اتخاذ القرار داخل الأســرة ــ الاتجاه نحو التماسك الأسرى ــ الاتجاه نحو الانتماء للقرية .